

التسيق الوطني للمتصرفين التربويين ضحايا المرسوم 2.18.294 (خريجين ومتدربين)

#كورونا_ليست_أسوأ_من_2.18.294

البيان رقم 03: اعتصام اللاعودة

#كورونا_ليست_أسوأ_من_2.18.294

من أجل الإفراج الفوري عن المرسوم التعديلي لإطار متصرف تربوي وتسوية وضعية ضحايا المرسوم 2.18.294 في الدرجة الأولى

بعد طول انتظار واستنفاذ ما أتيح من قنوات ومساعي التواصل والتأسيس لحل ملف المتصرفين التربويين ضحايا المرسوم 2.18.294 المرتبين في الدرجة الثانية (خريجين ومتدربين)، لم تجد هذه الفئة بدا من رفع سقف النضال إلى أبعد مدى لانتزاع حق بديهي ومشروع بالتسمية في الدرجة الأولى.

1. تذكير بالمظلومية:

- ❖ إصدار المرسوم 2.18.294 المحدث لإطار متصرف تربوي بمخرجات أقل من المدخلات، في تصور تشريعي "غريب" يفضي إلى القهقرة بدلا عن الترقية التي تعد نتيجة طبيعية لاجتياز أية مباراة مهنية، مخلفا ضحايا من المرتبين في الدرجة الثانية، والذين ولجوا مسلك الإدارة التربوية بشرط التوفر على الإجازة و 4 سنوات في الدرجة كحد أدنى، بمعايير انتقائية صارمة وسنة تكوينية مضنية [انتقاء أولي-امتحان ولوج كتابي وشفهي-12 مجزوة تكوينية-تدريب ميدانية-مشروع نهاية التكوين-امتحان تخرج كتابي وشفهي...] تتوج بتعيينات جعلت من سد الخصاص بالمناطق النائية ملمحها الأبرز، لتحمل مهام ومسؤوليات تتنازل وتتجاسم في الظروف العادية كما الاستثنائية، أمام مطلب الانخراط الوطني في مختلف برامج الإصلاح والتدبير التربوي بكل الاقتدار المطلوب وفي غياب التحفيز المفقود.
- ❖ السماح باجتياز الامتحان المهني لولوج الدرجة الأولى في الإطار الأصلي لأفواج ما قبل صدور المرسوم كإجراء انتقالي، غير أن منهج تفرخ الضحايا وافتعال النضالات الفنية كان بالمرصاد، ليتفاجأ المعنيون بالإقصاء العمد من لوائح الناجحين مع المسارعة إلى التسمية في الإطار الجديد بالدرجة القديمة وقرصنة الأقدمية التي تجاوزت 10 سنوات في معظم الحالات.

2. مسار الحل المنتظر:

- ❖ تبني ضحايا المرسوم 2.18.294 المرتبين في الدرجة الثانية لمختلف الأشكال النضالية المتاحة كرد فعل طبيعي إزاء الإجهاد الواضح على الحقوق والمكتسبات، مستحضرين عن وعي واطران مقتضيات المصلحة العامة للمؤسسات التعليمية ومتطلبات انتزاع الحقوق المشروعة وفي مقدمتها "التسمية في الدرجة الأولى".
- ❖ فتح قنوات الحوار بين الوزارة الوصية والنقابات التعليمية، تكفل بصدور بلاغ صحفي بتاريخ 29 أكتوبر 2019 يرسم الخطوط العريضة لتسوية ملف الإدارة التربوية، مدعوما بتصريحات السيد الوزير من منابر متعددة تفيد بطي الملف قبل متم دجنبر 2019 والتأكيد على التأشير على مشروع المرسوم التعديلي وإحالاته على وزارة المالية بتاريخ 18 من نفس الشهر، اعتبارا لكونه واحدا من المراسيم الاتفاقية التي جرى الحسم بشأنها على مستوى الحوار القطاعي.

3. الحصيلة الراهنة:

- ❖ انتظار المرسوم التعديلي الموعد كل أسبوع على جدول أعمال المجلس الحكومي في استهلاك غير مبرر للوقت، الشيء الذي ينخر بدوره في معنويات المتضررين ويجهز على استعدادهم المهني، مما يؤشر على هدر متواصل للمورد البشري المفترض العناية به لدى كل جهة أو مؤسسة تنشأ التطور والنماء.
- ❖ تمرير مراسيم ذات كلفة مالية لا تقل عن كلفة المرسوم المنتظر وليست بقدر رهنيته، في ظروف يفترض أنها استثنائية جراء انتشار وباء كورونا-كوفيد 19، مما يدحض فرضية التحجج بالوضعية الوبائية.
- ❖ تقاطر المراسلات والبيانات التي توزعت مقاماتها بين المطالبة والتذكير والإنذار بشأن المرسوم التعديلي لإطار متصرف تربوي، دون أن تجد لها أدنى صدى على المستوى الرسمي، حيث أثرت الوزارة الوصية لغة الصمت على غير عاداتها إزاء القضايا ذات الاهتمام الواسع، محيطة الملف بتعتيم غير مسبوق أرخى بظلاله الثقيلة على منسوب الثقة المتبادلة ولم يدع للمعنيين بدا من العودة إلى ساحة النضال لتحقيق "مطلب وجودي".

➤ نحمل الوزارة الوصية مآلات الوضعية الراهنة في ظل التسوية والمماطلة إزاء ملف الإدارة التربوية، خاصة في شقه المتعلق بالمتصرفين التربويين ضحايا المرسوم 2.18.294 المرتبين في الدرجة الثانية (خريجين ومتدربين) المطالبين بحقوقهم في التسمية الفورية في الدرجة الأولى.

➤ ندعو كافة المتضررين من المرسوم 2.18.294 وجميع المعنيين بملف الإدارة التربوية إلى خوض "اعتصام اللاعودة" أمام مقر مديرية الموارد البشرية بالرباط ابتداء من **يوم 14 شتنبر 2020** على الساعة 10 صباحا حتى انتزاع الحقوق المشروعة.

➤ نهيب بجميع الفعاليات المهنية والحقوقية والإعلامية تقديم كافة أشكال التضامن والدعم الممكنة في "اعتصام اللاعودة".